

# ملخص تنفيذي

بنسبة ٣٦,٤٪ إلى ١٥١,٣ مليار جنيه. حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٢٩,١٪ إلى ٩٧,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٥٢,٤٪ إلى ٥٣,٥ مليار جنيه.

فقد ارتفعت حصيله الضرائب على الدخل بـ ٥٢,٩٪ إلى ٤٨,٣ مليار جنيه. كما سجلت الضرائب على السلع والخدمات زيادة خلال العام قدرها ١٠,٣٪ لتصل إلى ٣٤,٧ مليار جنيه. وكذلك ارتفعت حصيله الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٤,٧٪ لتبلغ ٩,٦ مليار جنيه. وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الإقتصادي وزيادة الكبيرة في حجم الواردات.

وعلى جانب الإستخدامات. فقد بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٢٠٧,٨ مليار جنيه (٣٣,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٦٢ مليار جنيه (٣٠٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفعت الأجور والمرتبات بنسبة ١٢,٥٪ إلى ٤٦,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٤١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو ١٢,٣٪ لتصل إلى ٣٦,٨ مليار جنيه. وأخيراً، بلغت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الإستثمارات) ٢١,٢ مليار جنيه.

كما توضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة<sup>١</sup> للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتسجل ٨٪ مقارنة بـ ٨,٩٪ في العام السابق. كما انخفضت نسبة العجز الأولي لتتحقق بنحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي مقابل ٣,٣٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

وتؤكد بيانات الموازنة العامة للفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إستمرار تحسن المؤشرات المالية. حيث حقق الميزان الكلي عجزاً قدره ١٠,٨ مليار جنيه (١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل عجز بلغ ١٧,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي (٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما حقق الميزان الأولي فائضاً خلال الفترة يوليو- ديسمبر من العام المالي الجاري يقدر بنحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز قدره ١,٣٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من العام الماضي.

أفادت إحصاءات الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وجود ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتقديرات السابقة. وذلك بعد تضمين الصادرات من الغاز الطبيعي المسال في الإحصاءات. وعلى إثر ذلك. تم تعديل بيان حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالأسعار الجارية إلى ٦١٧,٧ مليار جنيه ارتفاعاً من التقديرات السابقة والتي تبلغ ٥٩٣ مليار جنيه. كما تم تعديل بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالارتفاع أيضاً ولكن بشكل محدود. ويعرض القسمين الأول والثاني من هذا التقرير تفاصيل بيانات الناتج المحلي الإجمالي بعد تحديثها. وقد تم مراجعة جميع المؤشرات المرتبطة بالناتج المحلي والتي يشملها التقرير وذلك وفقاً للبيانات المحدثة.

وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٦,٨٪ وفقاً للبيانات المعدلة مقارنة بـ ٥,٨٪ في التقديرات السابقة. ومقارنة بـ ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، فإنه لم تصدر بعد تقديرات جديدة تفصيلية على أساس عوامل الإنتاج أو على أساس الدخل والإنفاق للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٤ في ضوء المراجعات السابق الإشارة إليها<sup>١</sup>.

كما تشير بيانات النصف الأول للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (بعوامل الإنتاج) بـ ٦,٨٪ مقارنة بـ ٦,٦٪ خلال يوليو- ديسمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وجدير بالذكر أن كل من قطاعات قناة السويس (٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. معدل نمو حقيقي ١٥٪) التشييد والبناء (٤,٨٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي ١٤,٩٪) الاتصالات (٢,٤٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي ١٣,٢٪) والسياحة (٣,٤٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي ١١,١٪) كانت بمثابة القوة الدافعة للنمو الإقتصادي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى تعكس البيانات المعدلة لقطاع الموازنة العامة<sup>٢</sup> للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انخفاض العجز الكلي<sup>٣</sup> إلى ٥٠,٤ مليار جنيه أو حوالي ٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٩,٦٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما إنخفض العجز الأولي<sup>٤</sup> كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ ١,٣ نقطة مئوية ليصل إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. فعلى جانب الموارد. ارتفعت جملة الإيرادات والمنح

<sup>٣</sup> الإيرادات الحكومية ناقص المصروفات وصافي حيازة الأصول المالية. العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

<sup>٤</sup> يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة. وبنك الإستثمار القومي. وصناديق المعاشات والتأمينات. ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البنينة للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

<sup>١</sup> تستخدم وزارة المالية معدل نمو متوقع قدرة ٧٪. وكمش للناتج بنسبة ١١,٢٪. وذلك للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وتستخدم معدل نمو للناتج قدرة ٧,٤٪ وكمش للناتج بنسبة ٨,٦٪ للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

<sup>٢</sup> يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية. والمحليات. والهيئات الخدمية العامة.

الدين العام المحلي المجموع وصافي الدين العام المحلي المجموع فقد ارتفعاً بنسبة ٠,٧٪ و ٣,٥٪ ليبلغا ٤٧٦,٣ مليار جنيه و ٣٤٤,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بالمقارنة بـ ٤٧٢,٨ مليار جنيه وما يقرب من ٣٣٣ مليار جنيه في نهاية يونيو من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ويجدر الإشارة الى ان ارتفاع صافي الدين العام المحلي المجموع يرجع بصفة أساسية الى انخفاض الودائع بنسبة ٥,٩٪ لتبلغ ١٣١,٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بالمقارنة بـ ١٣٩,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وعلى جانب المديونية الخارجية، فقد انخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٢,٤٪ إلى ما يعادل ٢٨,٩ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٦ (٢٥٪ من الناتج المحلي) وذلك مقارنة بـ ٢٩,٦ مليار دولار (٢٧,٧٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات حجم وهيكل المديونية الخارجية تتسم بالأمان والاستقرار نتيجة محدودية الديون قصيرة الأجل والتي تقدر بـ ١,٦ مليار دولار (٥,٧٪) فقط من إجمالي الدين الخارجي. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ١٨,٤ مليار دولار (٦٣,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٦.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ بنحو ٢,٤٪ لتصل إلى ٦٠١,٣ مليار جنيه. في نفس الوقت بلغ معدل نمو السيولة المحلية خلال العام المنتهى في ديسمبر ٢٠٠٦ نحو ١٥,١٪، وذلك نتيجة ارتفاع أشباه النقود بنسبة ١٣,٩٪ لتبلغ ٤٨٠ مليار جنيه، كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ٢٠,٤٪ ليصل إلى ١٢١,٣ مليار جنيه. وفي المقابل ارتفع حجم صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي خلال العام المنتهى في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ بنسبة ٦٧,٧٪ إلى ١٨٩,١ مليار جنيه. كما ارتفع صافي الإحتياطى الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ١٩٪ ليبلغ ٢٦,١ مليار دولار، وارتفع صافي الأصول المحلية بنسبة ٠,٦٪ إلى ٤١٢,٢ مليار جنيه خلال العام المنتهى في ديسمبر ٢٠٠٦. ويرجع هذا الارتفاع السنوي المحدود لصافي الأصول المحلية الى انخفاض صافي المطلوبات من قطاع الاعمال العام بنسبة ١٥,٣٪ الى ٣٥,٤ مليار جنيه، هذا بالإضافة الى التدهور الملحوظ في قيمة صافي بنود الموازنة الى ١١٣,٢ مليار جنيه بالسالب مقارنة بـ ٦٤,٤ مليار جنيه بالسالب في شهر ديسمبر ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه ارتفع صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١٠,٣٪ إلى ٣٠٩,٩ مليار جنيه (٧٥٪ من صافي الأصول المحلية). مقابل زيادة قدرها ٦,٣٪ في ديسمبر ٢٠٠٥ (٦٨,٦٪ من صافي الأصول المحلية) الا ان هذا

ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بمعدلات مرتفعة بلغت ما يقرب من ٣٩,٣٪ لتصل إلى ٧٦,٦ مليار جنيه، حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب بنحو ٢٥٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه في ظل نمو النشاط الإقتصادي. كما ارتفعت حصيلة الإيرادات الأخرى ١٥,٣٪ لتصل إلى ٣٢,٩ مليار جنيه مقابل ١٩,٩ مليار جنيه خلال يوليو - ديسمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وذلك نتيجة تحصيل إيراد إستثنائي بمبلغ ١٥,٨ مليار جنيه مقابل بيع رخصة المحمول الثالثة. مقارنة بقيمة قدرها ٤,٧ مليار جنيه كانت مقدره عند إعداد موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ١٧,٥٪ خلال فترة المتابعة لتبلغ ٨٤,٤ مليار جنيه (١٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٧١,٨ مليار جنيه (١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نفس الفترة عن العام السابق. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع الأجور المدفوعة بنسبة ١٨,٥٪ لتصل الى ٢٤,٩ مليار جنيه بالإضافة الى الارتفاع الملحوظ في مدفوعات الفوائد بنسبة ٨٣,٢٪ لتصل الى ١٧,٦ مليار جنيه<sup>١</sup>. أما عن المصروفات الأخرى فقد ارتفعت بمعدل أقل نسبياً بنسبة ١٪ لتصل الى ٩,٤ مليار جنيه. وعلى العكس، فقد إنخفضت مدفوعات باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٢٠,٥ مليار جنيه. ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية الى انخفاض مدفوعات المزايا الاجتماعية بنسبة ٧٨,٥٪ لتصل الى ١,٣ مليار جنيه في حين ارتفعت مدفوعات الدعم بنسبة ١٨,٧٪ محققة ١٨ مليار جنيه الا أن هذا الارتفاع له أثر محدود على إجمالي باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

تم مراجعة بيانات الدين المحلي وإعادة عرض تقسيماتها المختلفة بشكل أكثر وضوحاً للتيسير في الأغراض التحليلية. وتعكس البيانات المنشورة في هذا التقرير أرصدة الدين المحلي بدون ادراج رصيد الحساب الجمد لدى البنك المركزي المصري، وذلك على ثلاث مستويات جماعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي<sup>٧</sup>.

وطبقاً لبيانات الصادرة حديثاً، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة و صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بـ ٠,٤٪ و ٠,٨٪ على التوالي، ليبلغا ٥٥٤,٩ مليار جنيه و ٤٤٦,٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بالمقارنة بـ ٥٥٢,٨ مليار جنيه و ٤٤٢,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. كذلك ارتفع إجمالي الدين المحلي المجموع للحكومة العامة وصافي الدين المحلي المجموع للحكومة العامة بما يقرب من ٠,٢٪ و ١٪، ليبلغا ٤٥٠,٣ مليار جنيه و ٣٣٣,٧ مليار جنيه على الترتيب في نهاية ديسمبر من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بالمقارنة بـ ٤٤٩,٥ مليار جنيه و ٣٣٠,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. أما عن إجمالي

الجانب الآخر سيترتب على هذا التعديل تحسن في أرصدة النقدية لدى الصناديق وبالتالي ستخفض قيمة التحويلات المخصصة للصناديق من قبل الخزانة تحت بند مدفوعات المزايا الاجتماعية. ٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي. أما عن الدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجموع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الإقتصادية.

<sup>١</sup> في ضوء التعديل المالي الجديد للعلاقة بين الخزانة وصناديق التأمينات الاجتماعية أصبح بإمكان قطاع الموازنة الاقتراض من الصناديق مباشرة بدلاً من اللجوء الى بنك الإستثمار القومي كوسيط بين الخزانة والصناديق. وفي المقابل ستقوم الخزانة بخدمة الدين المستحق عليها للصناديق بشكل منتظم ما سيترتب عنه ارتفاع في مدفوعات بند الفوائد المدفوعة. على

الارتفاع كان له أثراً محدوداً على تطور صافي الأصول المحلية.

كما إرتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (عدا البنك المركزي المصري) بنسبة ٩,٥٪ خلال العام المنتهى فى ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٥٩٤ مليار جنيه، من بينها ٨٧,٩٪ وداائع غير حكومية. وفى نفس الوقت فإن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بلغت ٦٠,٣٪ فى ديسمبر ٢٠٠٦ مقابل ٦١٪ فى ديسمبر السابق. بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية ٥٢,٥٪ مقابل ٥١,٥٪ فى العام السابق. وقد إرتفعت معدلات الدولة فى جملة السيولة المحلية لتسجل ٢٤,٨٪ مقابل ٢٣,٩٪ فى ديسمبر ٢٠٠٥. كذلك إرتفعت معدلات الدولة فى الودائع خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٣٠,٥٪ مقابل نسبة بلغت ٢٨,٢٪ فى العام السابق.

ولقد أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (من خلال الآلية المعروفة بإسم الكوريدور) دون تغيير عند معدل ٨,٧٥٪ و١٠,٧٥٪ على التوالى. وذلك خلال إجتماع لجنة السياسة النقدية الذى عقد فى أول فبراير ٢٠٠٧. وبرر البنك المركزى هذا الإجراء بوجود بوادر اعتدال فى العوامل المؤثرة على التضخم.

وقد ارتفع معدل التضخم لأسعار المستهلكين خلال شهر يناير ٢٠٠٧ (على أساس سنوى) ليبلغ ١٢,٤٪ مقابل ٣,٤٪ خلال يناير ٢٠٠٦. وفى الوقت نفسه، فقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوى منذ بداية العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ نحو ١٠,٨٪ مقارنة بمتوسط بلغ ٣,٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧. وترجع الزيادة الحالية فى معدلات التضخم إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية بمعدلات عالية نتيجة الأثار المصاحبة لأزمة أنفلونزا الطيور. بالإضافة إلى زيادة الأسعار الإدارية لبعض السلع والخدمات مثل خدمات الإتصالات. وبعض المنتجات البترولية.

وحقق ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ فائض كلى بلغ ١,١ مليار دولار، ولكنه أقل من الفائض المتحقق خلال نفس الربع من العام السابق والذى بلغ خلاله ١,٨ مليار دولار. على جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية زيادة كبيرة بنسبة ٣٤,٢٪ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار وذلك نتيجة إرتفاع كل من الصادرات غير البترولية بـ ٥٣,١٪ إلى ٢,٩ مليار دولار وكذلك المنتجات البترولية بنحو ١٧,٥٪ إلى ٢,٥ مليار دولار بسبب استمرار أسعار البترول العالمية عند مستويات عالية وزيادة صادرات الغاز الطبيعى. وفى نفس الوقت سجلت جملة الواردات السلعية ٨,٥ مليار دولار بنسبة إرتفاع ١٥,١٪ إنعكاساً لاستمرار تنامى الطلب المحلى. كما إرتفعت متحصلات الصادرات الخدمية بنسبة ١٤,٣٪ إلى ٥,٣ مليار دولار وذلك فى ضوء الزيادة التى شهدتها إيرادات غالبية مكونات الصادرات الخدمية وفى مقدمتها السياحة وقناة السويس. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الخدمية إلى الواردات الخدمية بلغت ٢٣٩٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وهو ما يعتبر أعلى معدل يتحقق منذ بداية العقد الحالى.

وفى نفس الوقت، استقرت تدفقات التحويلات الخاصة (تشمل تحويلات العاملين بالخارج) تقريبا عند مستوياتها فى العام السابق لتحقق ١,٣ مليار دولار. ومن ثم فقد ارتفعت جملة الإيرادات الجارية (شاملة التحويلات الرسمية) بنسبة ٢١٪ خلال يوليو - سبتمبر ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وهو ما دفع الحساب الجارى ليحقق فائض قدره ١,٤ مليار جنيه مقارنة بفائض محدود بلغ ٠,٣ مليار دولار فى العام السابق كما سبق الإشارة. وعلى الجانب الآخر سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافى تدفقات للداخل بقيمة ٠,٤ مليار دولار نتيجة الزيادة الكبيرة والملاحظة فى صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفى نفس الإطار، فقد إستمرت المؤشرات الجيدة لأداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧. فقد سجل الفائض الكلى لميزان المدفوعات نسبة ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهى تقل عن النسبة المتحققة فى العام السابق والتى بلغت ١,٧٪. وعلى العكس فقد ارتفع فائض ميزان المعاملات الجارية ليحقق ١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ ٠,٢٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦. كما إستمرت المتحصلات الجارية فى التفوق على المدفوعات الجارية، حيث بلغت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية نحو ١١٢,٣٪ مقارنة بنحو ١٠١,٢٪ فى العام السابق. كما إرتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ١٦٤٪ مقارنة بـ ٥٥٪ فى العام السابق. وأخيراً إنخفضت نسبة تغطية الإحتياطى الدولى للواردات بشكل طفيف إلى ٨,٥ أشهر مقارنة بـ ٨,٦ شهراً فى العام السابق.

وقد شهدت مؤشرات سوق المال المحلية تدهوراً فى أداؤها خلال شهر يناير ٢٠٠٧ فقد إنخفضت قيمة مؤشر Case- لتصل إلى ٦٦٧٦ نقطة مقارنة بمستوياتها المحققة فى الشهر السابق والتى بلغت ٦٩٧٣ نقطة. وهو ما يمثل إنخفاض سنوى قدره ١٢٥٤ نقطة خلال العام المنتهى فى يناير ٢٠٠٧ (بنسبة إنخفاض سنوى قدرها ١٦٪). كذلك إنخفض رأس المال السوقى بنسبة ٥,٣٪ خلال العام المنتهى فى يناير ٢٠٠٧ ليسجل ٥٠٤ مليار جنيه (٧٥,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وفى الوقت نفسه، سجل مؤشر S&P / IFCG للأسواق الناشئة إنخفاضاً فى معدل نمو أداء السوق المصرية بنحو ٥,٧٪ خلال يناير ٢٠٠٧.

وتظهر المؤشرات القطاعية الأخرى تحسناً ملحوظاً فى أداء قطاع السياحة، حيث إرتفع عدد السياح الوافدين خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ بـ ٨,٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى ليصل إلى ٤,٧ مليون سائح. كما إرتفع عدد الليالى السياحية بنسبة ٩٪ إلى ٥٠,٥ مليون ليلة سياحية مقابل ٤٦,٣ مليون ليلة سياحية خلال نفس الفترة من العام السابق .